

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

عدم احترام محضر اتفاقي بخصوص تنفيذ مقطع طريقي بدوار أنوكال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

يعاني سكان دوار أنوكال، جماعة أمرصيد بإقليم ميدلت، من أضرار متكررة يتسبب فيها استغلال مقلع من طرف مقاول، وهو الأمر الذي دفع ساكنة هذه المنطقة إلى تنظيم احتجاجات ومسيرات في اتجاه مقر عمالة إقليم ميدلت في سنة 2019، مما نتج عنه سجن ثلاث نساء على هامش هذه الأحداث. وتجدر الإشارة إلى أن استغلال هذا المقلع قد أدى إلى تحطم نظام الري المتواجد بالمنطقة، وهو ما حرم السكان من الماء الذي يستعملونه في نشاطهم الزراعي، إلى جانب تسببه في انبعاث الغبار الذي يؤثر سلبا على النشاط الفلاحي وينعكس على الساكنة اجتماعيا وصحيا.

وتبعا لتلك الأحداث، جرى تنظيم لقاء بعمالة إقليم ميدلت بتاريخ 9 دجنبر 2019، حضره ممثل عن الشركة المستغلة للمقلع، وممثلي السلطة المحلية يتقدمهم رئيس قسم الشؤون العامة بعمالة إقليم ميدلت، رئيس دائرة ميدلت وقائد قيادة أيت أوفلا. وقد حدد محضر الاجتماع، الذي أتوفر على نسخة منه، أن على الشركة المستغلة للمقلع، قبل استئناف نشاطها، إصلاح اليتين تبعا للدراسة التقنية التي سيتم إجراؤها، وإعادة ترميم طريق، على أن تستأنف عملها بعد ذلك وفق عدد من الشروط، وفي حالة عدم احترامها سيتم توقيف الأشغال الخاصة بالمقطع الطريقي المعني.

لكن وعلى الرغم من هذا الاتفاق، الذي تم التوقيع عليه أمام أنظار السلطة المحلية، استأنف المقاول عمله بتاريخ 18 نونبر 2021 دون أن يحترم التزاماته السابقة، كما أنه استأنف الأشغال بالقرب من نظام الري، وهو ما سيؤدي حتما إلى إتلاف مياه الري وما سيصاحب ذلك من خسائر اقتصادية يتكبدها ساكنة دوار أنوكال.

أمام هذا الوضع، وبهدف حماية موارد مياه الري الضرورية بالنسبة لساكنة دوار أنوكال نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها بتنسيق مع السيد عامل إقليم ميدلت، بصفتة رئيس اللجنة الإقليمية للمقالع، من أجل حث المقاول المعني على احترام التزاماته الواردة في محضر الاجتماع سالف الذكر، وذلك في أفق تواصل الأشغال التي يجب أن تحترم شروط الاتفاق الموقع عليه من الطرفين.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مروان شبعو